

ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⴻⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵏⵓⵎⴰⵎⴰⵏ  
ⵜ ⴰⵎⴰⵔⴰⵏ ⵏ ⵏⵓⵎⴰⵎⴰⵏ  
ⵏ ⵏⵓⵎⴰⵎⴰⵏ ⵏ ⵏⵓⵎⴰⵎⴰⵏ ⵏ ⵏⵓⵎⴰⵎⴰⵏ



المملكة المغربية  
وزارة التضامن والمرأة  
والأسرة والتنمية الاجتماعية

ROYAUME DU MAROC - MINISTÈRE DE LA SOLIDARITÉ, DE LA FEMME, DE LA FAMILLE ET DU DÉVELOPPEMENT SOCIAL

## كلمة السيدة بسيمة الحقاوي وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

الدورة الثانية من المبادرة الاقتصادية لنساء الجنوب حول  
"مقولة الغد، مفتاح النجاح"

الرباط، 3 مارس 2017

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيدات والسادة عضوات وأعضاء جمعية النساء رئيسات المقاولات بالمغرب

السيدات والسادة ممثلي القطاعات الحكومية

السيدات والسادة ممثلي منظمات المجتمع المدني

السيدات والسادة ممثلي الإعلام الوطني والدولي

### حضرات السيدات والسادة

يسعدني في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل لرئيسة جمعية النساء رئيسات المقاولات بالمغرب، على دعوتنا للحضور والمشاركة في هذا اللقاء الهام الذي يتزامن مع احتفالات العلم ب 8 مارس، فكل عام والمرأة المغربية تحتفي بالمزيد من تكريس مواظبتها الكاملة واحترام كرامتها وإنسانيتها، كما لا يفوتني التنويه بالاختيار الموفق لموضوع هذه الندوة الذي تم الربط فيه بين دور المقاولات التي تديرها النساء، ومفتاح نجاحها المستقبلي، لأنها بالإضافة لخلقها قيمة مضافة للاقتصاد المغربي، فهي تسهم في تمكين النساء والرفع من قدراتهن للمساهمة بجانب الرجل في تنمية بلادنا، كما سيشكل هذا اللقاء مناسبة للمناقشة وتبادل الآراء والتجارب في أفق دعم مجال المساواة بين النساء والرجال.

إن تحقيق التنمية بمفهومها الشامل، والوصول للعدالة الاجتماعية، يبقى مطمحاً سعى المغرب بعناية لتكريسه في استراتيجياته وسياساته العمومية، وقد حضي موضوع تعزيز حقوق النساء وتمكينهن على جميع الأصعدة بما فيها الجانب الاقتصادي بنصيب مهم.

لقد ترجمت هذه التوجهات عبر الإصلاحات الكبرى التي طالت كل المجالات التشريعية والمؤسسية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، لتكريس مبدأ المساواة والتكافؤ بين الجنسين. حيث تميزت بالدرجة الأولى بملائمة السياسات والتشريعات الوطنية المتعلقة بالمساواة مع المواثيق الدولية وصكوك

حقوق الانسان المصادق عليها، وبعتماد دستور 2011، الذي توج مسلسل الاصلاحات بمأسسة المساواة وبالتزام كل مكونات المجتمع المغربي بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء وترسيخ دولة الحق والقانون.

## حضرات السيدات والسادة

إننا نعيش اليوم في المغرب، دينامية استمرت طيلة عقدين من الزمن، لتمكين المرأة من حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن أجل رفع كافة العوائق والإكراهات أمامها لتعيش حياة كريمة وتضطلع بكل الأدوار المنوطة بها.

فالمغرب ومن منطلق وفاءه بالتزاماته الدولية وكذلك تلك المعبر عنها في التشريعات الوطنية والبرامج الحكومية، انخرط منذ مطلع الألفية الجديدة في مسلسل تمكين المرأة وتحقيق المساواة في شتى الميادين والمجالات، وعيا منه بأن بلوغ درجات متقدمة من التنمية رهين بإشراك الكفاءات والطاقات البشرية رجالا ونساء دون تمييز أو إقصاء، وأن توزيع ثمار التنمية من موارد وحقوق وثروات يجب أن يتم وفق مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية.

## حضرات السيدات والسادة

بدأت تطفو منذ عهد قريب أنماط جديدة للعمل بفعل التطورات التكنولوجية وكذا التحولات التي يعرفها عالم الشغل. وبدخول هذه الانماط الحياة المهنية، دخلت مفاهيم ومتغيرات جديدة على طبيعة العلاقة الشغلية، وكذا مفهوم التبعية القانونية والاقتصادية، مما يستدعي البحث عن السبل الكفيلة بحسن تدبير هذه الأنماط والعمل على تقنينها انسجاما مع مفهوم العمل اللائق وتحسين ظروف العمل.

إن التطورات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها عالم الشغل في العقود الأخيرة، كان لها عدة انعكاسات سواء على التشغيل أو تنظيم العمل، أو على التشريع الاجتماعي أو على تنافسية المقاولات ومواردها البشرية.

فعلى مستوى التشغيل ظهرت أنماط جديدة للعمل، كالعامل المؤقت، والعمل عن بعد، والعمل لبعض الوقت، ... كان لها دون شك انعكاس على مستوى تنظيم العمل، وكذا على مستوى سوق الشغل الذي كان إلى عهد قريب يتسم بالاستقرار، حيث أظهرت بعض الدراسات المنجزة أن التطورات التكنولوجية والعمولة وإن كانت تؤدي إلى خلق مناصب شغل، فهي قد تنتج عنها في أحيان أخرى بعض العوامل التي تؤثر سلباً على التشغيل.

ولقد أحدثت تلك التطورات تحولات عميقة في المفاهيم المرتبطة بعلاقات الشغل، مما يدعو إلى التفكير في البحث عن كيفية التعامل مع هذه الأنماط من العمل، وكذا التفكير في صيغ جديدة لملاءمة هذه العلاقات التشغيلية التي باتت تفرض نفسها مع تطور أنماط الشغل، والاقتراء بالممارسات الجيدة في هذا المجال.

تؤدي التطورات التكنولوجية والرقمية من قبيل التشغيل الآلي وعلم التحكم الآلي والطباعة الثلاثية الأبعاد والاتصال الإلكتروني إلى تحويل عالم العمل. ويشكل الاختفاء المحتمل للوظائف من خلال التغير التكنولوجي والتشغيل الآلي مصدراً للقلق. وتشير بعض التقديرات أن أكثر من 7 ملايين وظيفة معرضة للخطر في أكبر اقتصادات العالم خلال السنوات الخمس المقبلة، وهي أساساً الخدمات المكتبية والإدارية والصناعة التحويلية والإنتاج والرعاية الصحية. وفي هذا السيناريو سوف تفقد المرأة مجموعة من الوظائف مما سيفضي إلى اتساع الفجوة بين الجنسين.

وقد يساعد إتقان التقنيات الرقمية واستخدامها في اكتساب المعرفة وتحقيق التواصل وتعزيز الكفاءة على سد بعض الفجوات بين الجنسين. إذا ما تضاعفت الوتيرة التي تصبح المرأة فيها مستخدمة دائمة للتكنولوجيات الرقمية، يمكن أن تتحقق المساواة بين الجنسين في أماكن العمل على نحو أسرع بكثير مما تتنبأ به التقديرات الحالية العديدة. وبالنظر إلى ارتفاع مستويات تعليم المرأة في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في بعض البلدان، يمكن أن تتوافر للمرأة إمكانات كبيرة في القوة العاملة العالمية.

**حضرات السيدات والسادة**

إن الالتزام الحكومي بموضوع المساواة، وجد تكريسه في الخطة الحكومية للمساواة "إكرام" 2012-2016، التي تدعم التقائية السياسات العمومية في مجال ترسيخ مبادئ الانصاف والمساواة. وقد أثمرت هذه الدينامية الحكومية والقطاعية على مجموعة من الاصلاحات والمبادرات الهادفة الى تحقيق تنمية منصفة وعادلة، وتعكف وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية في الاعداد للنسخة الثانية من الخطة بإدماج بعد الجهوية المتقدمة، كخيار لا رجعة فيه بالنسبة للدولة.

كما أكدت الخطة الحكومية للمساواة "إكرام" من خلال أهداف المجال السادس على تشجيع إحداث المقاولات النسائية عبر إذكاء روح المبادرة والاستثمار لدى النساء والفتيات وكذا الرفع من نسبة الولوج والاستفادة من برامج الدعم التي توفرها الدولة والبنوك وصناديق التمويل والجمعيات العاملة في مجال المقاولات، ودعم ومواكبة المقاولات الذاتية الشابة من الاستفادة من نظام المقاول الذاتي الذي يعتبر إطارا قانونيا جديدا يهدف الى دعم المقاولات وتيسير ولوج الشباب الى عالم المقاولات والتشغيل الذاتي علاوة على تشجيع القطاع غير المنظم على الاندماج في الاقتصاد المهيكل.

وتشجيعا للمبادرات النسائية في هذا الاتجاه، كان إحداث جائزة "تميز للمرأة المغربية"، التي تندرج في إطار تفعيل المجال الاول من الخطة الحكومية للمساواة، الخاص بمأسسة الانصاف والمساواة والشروع في ارساء قواعد المناصفة، حيث تتحدد أهدافها في تحفيز وتشجيع المبادرات، خاصة النسائية منها، وتمنح للأفراد والهيئات مكافأة لهم، واعترافا بمجهوداتهم في النهوض بحقوق النساء، وتسلم سنويا.

## حضرات السيدات والسادة

لابد من التذكير بمجموعة من الاستراتيجيات والخطط الوطنية، التي اهتمت بالرقى والنهوض بوضعية النساء المغربيات المقاولات، حيث اعتمدت على مجموعة من التدابير الإيجابية نذكر منها، إحداث صندوق الضمان "إليك" للمقاولات النسائية، لتشجيع الأبنك على تمويلها حيث مكن منذ إنطلاقه في مارس 2013 وإلى غاية شتنبر 2015 من توفير 81,5 مليون درهم من القروض البنكية، والتي مكنت من

تمويل 236 مقالة نسائية، ومن خلق 762 فرصة عمل مباشر، بالإضافة إلى إطلاق مجموعة من البرامج ك "برنامج مرافقة" لدعم التعاونية مع مراعاة النوع الاجتماعي، وبرنامج "بينهن بين الجهات" وبرنامج "انفتاح من أجلها" المنبثق من برنامج "انفتاح" المدرج في إطار الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2013" وبرنامج "وطني" من أجل تحسين ظروف ولوج النساء واستمرارهن في الوسط المهني إضافة إلى برنامجي "امتياز-نمو" و "استثمار-نمو"... وهي كلها مجهودات تسير في نفس اتجاه دعم حضور المرأة في الدينامية الاقتصادية للبلاد.

وهكذا أظهرت التجربة النسائية المغربية على مستوى تأسيس وتدريب المقاولات عن حضور وازن، حيث أن المقولة النسائية بالمغرب كانت منذ سنوات، حاضرة في مجال الاقتصاد والأعمال والاستثمار، حيث خاضت نضالا قويا ومتواصلا من أجل تطوير حجم وجودها ومواجهة التحديات والعوائق التي يفرضها الواقع، ولا زالت هناك تحديات يجب رفعها بخصوص المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا.

### حضرات السيدات والسادة

لا أنسى التنويه، ببرنامج "المسرعات والحاضنات للمقاولات النسائية" والذي أطلقته جمعية النساء رئيسات المقاولات بالمغرب منذ ماي 2006 في محطته الأولى بالدار البيضاء، والذي يعد تجربة ناجحة، تقدم الجمعية من خلالها الدعم المعرفي لكل سيدة مغربية حاملة لمشروع وراغبة في إحداث مقولة، وذلك عبر المواكبة المستمرة وتقوية القدرات وتطوير المهارات في مجال المقولة.

واغتنم هذه المناسبة لأشيد بمستوى الشراكة التي تربط وزارة التضامن والمرأة والسرة والتنمية الاجتماعية وجمعية النساء رئيسات المقاولات بالمغرب، من خلال اتفاقية الشراكة التي أبرمت في سنة 2016، والتي تمتد على ثلاث سنوات، وتهدف إلى إنجاز مشروع "تنمية المقولة النسائية في الأوساط الحضرية والشبه الحضرية والقروية عن طريق المسرعات والحاضنات للمقاولات" بالجهات التالية: مراكش-أسفي وطنجة-الحسيمة-تطوان وفاس-مكناس. ويستهدف البرنامج كل امرأة حاملة لمشروع إحداث مقولة مع إعطاء أولوية خاصة للنساء في وضعية هشّة.

في ختام كلمتي، واستحضارا لجهود المملكة في هذا الإطار، وكذا التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا، فإن العمل منصب على المواصلة بعزم وبقوة للتعبئة الجماعية، من أجل الحضور الوازن للمرأة على كل المستويات، وإنجاح أورش تمكين النساء، مع التعميم العرضاني لمبدأ المساواة بين الجنسين، تعزيز إدماج المرأة في الحياة العامة والاقتصادية.

كما أننا متفقين على أن الطريق ما يزال يحتاج منا بذل مزيد من الجهود لترسيخ أكبر لحقوق النساء، إن على المستوى الاقتصادي أو باقي المجالات، وهو ما يتطلب مزيدا من التعاون والتنسيق بين مختلف الفاعلين، حكومة ومؤسسات وطنية وسياسية ونقابية ومجتمع مدني وقطاع خاص، لاختصار الطريق نحو مساواة فعلية للنساء دون تعطيل لطاقة نصف المجتمع.

ولا يسعني إلا أجدد الشكر للجهة المنظمة على الدعوة وأتمنى لهذا اللقاء الهام، كل النجاح والتوفيق، كما أتمنى التوفيق لنساء المغرب، لرفع كل التحديات وكسب كل الرهانات، بما يعزز موقعهن، ويضمن المشاركة الكاملة للمجتمع بنسائه ورجاله في بناء المغرب الذي نطمح إليه جميعا.

وكل عام ونساء العالم بخير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.